الفصل الثاني

دور المؤسسات الوسيطة في المقاومة الحضارية
الأزهر الشريف نموذجًا

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد

لم تنحصر حركية المقاومة الحضارية في الهبات الشعبية والحركات الجماهيرية المقاوِمة، بل كان للمؤسسات الوسيطة دورها الذي لا ينكر، وهنا يبرز اسم الأزهر الشريف؛ إذ يعد - في الحالة المصرية- من أهم الجماعات الوسيطة التي كان لها إسهام بالغ الأهمية في بعث المقاومة الحضارية وتوجيهها من خلال المشايخ الجماهيريين أمثال الإمام الدردير.

لقد مرّ الأزهر الشريف بأدوار حافلة بالنضال الديني والوطني الذي لم ينحصر في العطاء العلمي والثقافي.

فلقد نشأ الأزهر الشريف على يد العبيديين (الفاطميين) سنة (361 هـ)؛ ليكون مركزًا لنشر الفكر الشيعي، فلما استتب الأمر في مصر للأيوبيين - بعد سقوط دولة العبيديين - عطَّل صلاح الدين الأيوبي إقامة الشعائر بالأزهر الشريف؛ لمنع انتشار الفكر الشيعي، وبقي هكذا إلى أن أعاد الظاهر بيبرس (ت: 1277م) افتتاحه، وأقيمت صلاة الجمعة بالجامع الأزهر يوم الجمعة 18 ربيع الأول سنة 665هـ، في حفل من الأمراء والكبراء، وكان يومًا مشهودًا استعاد فيه الأزهر مركزه الدينيّ القديم، وصار منارة لأهل السنة والجماعة[1].

(1) محمد كامل الفقي، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة (1/ 21).

والأزهر الشريف منذ أعيد افتتاحه وتحوله إلى مركز أهل السنة والجماعة؛ كان مؤسسة من مؤسسات المجتمع والأمة، ولم يكن مجرد مدرسة يتلقى فيها الطلاب علوم الشريعة المطهرة، بل كان للأزهر وظيفة شعبية وسياسية واجتماعية، فدور الأزهر في مقاومة الاستعمار لا يخفى على أحد[1]، وعلى مر العصور كان الأزهر الشريف صمام أمان في احتواء الفتن الطائفية وحفظ حقوق غير المسلمين، وكان الأزهر يقوم بدور رقابي على الحكام مكنه من حماية الأمة من جور الحكام وبطشهم في كثير من حقب التاريخ[2].

يقول الدكتور أسامة السيد: «وقد جرت الوقائع الكثيرة التي حصلت فيها المظالم من الولاة؛ فنادى الإمام الدردير بوقف الدراسة في الأزهر الشريف؛ فغلقت أبوابه، وصعد المجاورون إلى المآذن ينادون الناس أن يتجمعوا عند مشايخ الأزهر الشريف وعلمائه، وخرج الإمام الدردير على رأسهم إلى الوالي، وكلمه بلسان شديد، فاستجاب له وانصاع بما أبقى لمشايخ الأزهر الشريف في وجدان الشعب المصري مكانة وثقة ومصداقية كبيرة في سائر هذه الحقبة التاريخية المنيرة للجامع الأزهر الشريف»[3].

(1) ينظر: محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ص: 15، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثالثة.

(2) العلامة محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص: 135، ط: مكتبة الأسرة؛ والدكتور يوسف القرضاوي، رسالة الأزهر بين الأمس واليوم والغد ص: 34، ط: مكتبة وهبة.

(3) فيلم: الأزهر (فيلم تسجيلي من وثائقيات قناة الجزيرة الفضائية)، الجزء الأول، من الدقيقة 47-48.

وفي حادثة أخرى في حادي عشر المحرم سنة خمس ومائتين وألف (1791م):

«كثُر تعدى «أحمد أغا» الوالي على أهل الحسينية، وتكرر قبضه وإيذاؤه لأناس منهم بالحبس والضرب وأخذ المال، بل ونهب بعض البيوت، وأرسل في يوم الجمعة ثاني عشرينه أعوانه بطلب أحمد سالم الجزار[1] شيخ طائفة البيومية[2]، وله كلمة وصولة بتلك الدائرة، وأرادوا

(1) تكررت الحوادث التي طارده فيها الأمراء، وهناك حادثة أخرى سترد في الفصل الثالث، فيبدو أن نفوذ أحمد سالم الجزار كان مزعجًا لحكام عصره.

(2) هم أتباع الشيخ البيومي، وهو: الإمام الولي الصالح المعتقَد المجذوب العالم العامل الشيخ علي ابن حجازي بن محمد البيومي، الشافعي الخلوتي ثم الأحمدي. ولد تقريبًا سنة 1108 ه، حفظ القرآن في صغره وطلب العلم وحضر دروس الأشياخ وسمع الحديث على عمر بن عبد السلام التطاوني، وتلقن الطريقة الخلوتية من السيد حسين الدمرداشي العادلي وسلك بها مدة ثم أخذ طريق الأحمدية عن جماعة، ثم حصل له جذب ومالت إليه القلوب، وصار للناس فيه اعتقاد عظيم. وانجذبت إليه الأرواح ومشى كثير من الخلق على طريقته وأذكاره، وصار له أتباع ومريدون، وكان يسكن الحسينية، ويعقد حلق الذكر في مسجد الظاهر خارج الحسينية، وكان يقيم به هو وجماعته لقربه من بيته، وكان ذا واردات وفيوضات، وأحواله غريبة. وألف كتبًا عديدة منها شرح الجامع الصغير، وشرح الحكم لابن عطاء الله السكندري، وشرح الإنسان الكامل للجيلي، وله مؤلفات في طريق القوم خصوصًا في طريق الخلوتية الدمرداشية ألفه سنة 1144، وشرح الأربعين النووية، وله كلام عال في التصوف، وإذا تكلم أفصح في البيان، وكان يلبس قميصًا أبيض وطاقية بيضاء، ويعتم عليها بقطعة شملة حمراء لا يزيد على ذلك شتاءً ولا صيفًا، وكان لا يخرج من بيته إلا

في كل أسبوع مرة لزيارة المشهد الحسيني وهو على بغلة، وأتباعه بين يديه وخلفه يعلنون بالتوحيد والذكر، وربما جلس شهورًا لا يجتمع بأحد من الناس. وكانت له كرامات ظاهرة. ولما كان يعقد الذكر بالمشهد الحسيني في كل يوم ثلاثاء ويأتي بجماعته على الصفة المذكورة ويذكرون في الصحن إلى الضحوة الكبرى؛ قامت عليه العلماء وأنكروا ما يحصل من التلوث في الجامع من إقدام جماعته؛ إذ غالبهم كانوا يأتون حفاة ويرفعون أصواتهم بالشدة، وكاد أن يتم لهم منعه بواسطة بعض الأمراء فانبرى لهم الشيخ الشبراوي، وكان شديد الحب في المجاذيب، وانتصر له، وقال للباشا والأمراء: (هذا الرجل من كبار العلماء والأولياء، فلا ينبغي التعرض له). وحينئذ أمره الشيخ بأن يعقد درسًا بالجامع الأزهر، فقرأ في الطيبرسية الأربعين النووية، وحضره غالب العلماء، وقرر لهم ما بهر عقولهم؛ فسكتوا عنه، وخمدت نار الفتنة. قال الجبرتي «ومن كراماته أنه كان يُتَوِّب العصاةَ من قطاع الطريق ويردهم عن حالهم فيصيرون مريدين له، وذا سمِعْته من الثقات، ومنهم من صار من السالكين، وكان تارة يربطهم بسلسلة عظيمة من حديد في عمدان مسجد الظاهر... يؤدبهم بما يقتضيه رأيه. وكان إذا ركب ساروا خلفه بالأسلحة والعصي، وكانت عليه مهابة الملوك. وإذا ورد المشهد الحسيني يغلب عليه الوجد في الذكر حتى يصير كالوحش النافر في غاية القوة فإذا جلس بعد الذكر تراه في غاية الضعف. وكان الجالس يرى وجهه تارة كالوحش وتارة كالعجل وتارة كالغزال. ولما كان بمصر مصطفى باشا مال إليه واعتقده وزاره، فقال له: (إنك ستطلب إلى الصدارة في الوقت الفلاني) فكان كما قال له الشيخ. فلما ولي الصدارة بعث إلى مصر وبنى له المسجد المعروف به بالحسينية وسبيلًا وكتّابًا وقمة وبداخلها مدفن للشيخ علي... ولما مات خرجوا بجنازته وصُلي عليه بالأزهر في مشهد عظيم، ودفن بالقبر الذي بني له بداخل القبة بالمسجد المذكور»، ومات سنة 1183ه. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (1/ 381).

القبض عليه، فثارت طوائفه على أتباع الوالي، ومنعوه منهم، وتحركت حميتهم عند ذلك وتجمعوا وانضم إليهم جمع كثير من أهل تلك النواحي وغيرها، وأغلقوا الأسواق والدكاكين، وحضروا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول، وقفلوا أبواب الجامع، وصعدوا على المنارات وهم يصرخون ويصيحون ويضربون على الطبول، وأبطلوا الدروس، فقال لهم «الشيخ العروسي»: (أنا أذهب إلى «إسماعيل بك» في هذا الوقت وأكلمه في عزل الوالي، وتخلَّص منهم بذلك)، وذهب إلى «إسماعيل بك» فاعتذر بأن الوالي ليس من جماعته بل هو من جماعة حسن بك الجداوي، وأمر بعض أتباعه بالذهاب إليه وإخباره بجمع الناس والمشايخ وطلبهم عزل الوالي، فلم يرض بذلك، وقال: (إن كان أنا أعزل الوالي تابعي؛ يعزل هو الآخر الأغا تابعه، ويعزل رضوان كتخدا المجنون من المقاطعة، ويرفع مصطفى كاشف من طرا، ويطرد عسكر القليونجية والأرنؤد) وترددت بينهم الرسل بذلك، ثم ركب «حسن بك» وخرج إلى ناحية العادلية مثل المغضب، وصار أحمد أغا الوالي يركب بجماعة كثيرة ويشق من المدينة ليغيظ العامة، وكذلك يجمع من العامة خلائق كثيرة، ووقع بينه وبينهم بعض مناوشات في مروره، وانجرح بينهم جماعة، وقتل شخصان، ثم ركب المشايخ وذهبوا إلى بيت محمد أفندي البكري وحضر هناك «إسماعيل بك»

وطيب خاطرهم والتزم لهم بعزل الوالي، ومر الوالي في ذلك الوقت على بيت «الشيخ البكري»، وكثيرٌ من العامة مجتمع هناك؛ ففزع فيهم بالسيف وفرق جمعهم وسار من بينهم وذهب في طريقه، ثم زاد الحال وكثرت غوغاء الناس ومشوا طوائف يأمرون بغلق الدكاكين، واجتمع بالأزهر الكثير منهم، واستمرت هذه القضية إلى يوم الثلاثاء ثالث صفر، ثم طلع «إسماعيل بك» والأمراء إلى القلعة واصطلحوا على عزل الوالي والآغا وجعلوهما صنجقين، وقلدوا خلافهما الآغا من طرف «إسماعيل بك» والوالي من طرف «حسن بك»، ونزل الوالي الجديد من الديوان إلى الأزهر، وقابل المشايخ الحاضرين واسترضاهم، ثم ركب إلى بيته وانفض الجمع».

وفي حادثة أخرى سنة (1209هـ - 1795م) قام الشيخ الشرقاوي والسيد عمر مكرم ومن معهما من العلماء بنفس الصنيع تجاه مظالم المماليك، ووقعوا وثيقة تاريخية مع الأمراء ألزموهم فيها بكف المظالم، وعدم المساس بالقضاء، والتزام أحكام الشرع الحنيف، وأعلن المماليك فيها توبتهم من المظالم[1].

وتفصيل هذه الحادثة كما رواها الجبرتي قال: «سنة تسعٍ ومائتين وألف: لم يقع بها شيء من الحوادث الخارجية سوى جور الأمراء وتتابع مظالمهم، واتخذ «مراد بك» الجيزة سكنًا، وزاد في عمارته،

(1) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص: 127-128؛ يوسف القرضاوي، رسالة الأزهر، ص: 37.

واستولى على غالب بلاد الجيزة...

وفي شهر الحجة وقع به من الحوادث: أن الشيخ الشرقاوي له حصفة في قرية بشرقية بلبيس حضر إليه أهلها وشكوا من «محمد بك» الألفي وذكروا أن أتباعه حضروا إليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه واستغاثوا بالشيخ؛ فاغتاظ وحضر إلى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع، وذلك بعد ما خاطب مراد بك وإبراهيم بك فلم يبديا شيئًا؛ ففعل ذلك في ثاني يوم، وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات وأزحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم إبراهيم بك، وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم..

فقالوا له: نريد العدل ورفع الظلم والجور، وإقامة الشرع، وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها واحدثتموها..

فقال: لا يمكن الإجابة إلى هذا كله؛ فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات..

فقيل له: هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك، والأمير يكون أميرًا بالإعطاء لا بالأخذ..

فقال: حتى أبلغ، وانصرف ولم يعد لهم بجواب، وانفض المجلس وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد، وأرسل "إبراهيم بك" إلى المشايخ يعضدهم ويقول لهم: أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي، وأرسل إلى "مراد بك" يخيفه عاقبة ذلك؛ فبعث "مراد بك" يقول: أجيبكم إلى جميع ما ذكرتموه إلا شيئين: ديوان بولاق، وطلبكم المنكسر من الجامكية، ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم، وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثًا، ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم؛ فذهبوا إليه بالجيزة، فلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح على ما ذكر، ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة، وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل "إبراهيم بك" واجتمع الأمراء هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير، وكان المرسل إليهم رضوان كتخدا إبراهيم بك، فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعي خلفهم، ودار الكلام بينهم وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسًا موزعة، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق، وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والموائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة، وكان القاضي حاضرًا بالمجلس؛ فكتب حجة عليهم بذلك وفَرْمَنَ عليها الباشا، وختم عليها "إبراهيم بك" وأرسلها إلى "مراد بك"؛

فختم عليها أيضًا، وانجلت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية، وفرح الناس وظنوا صحته وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر»[1].

ونلاحظ في هذه المطالب: أن العامة سلمت قيادتها إلى العلماء بصورة طبيعية، علمًا بأنه كانت هناك في الدولة العثمانية أشكال تنظيمية لممارسي الحرف وأنواع التجارة، فلكل حرفة نقابة لها (شيخ كار)، على أن العامة في الملمات كانت تتجمع تحت قيادة العلماء، وفي القاهرة كان المركز الأساسي لهؤلاء هو الأزهر كما هو معلوم[2].

فكان للأزهر الشريف ورجاله موقع محوري في التنظيم الاجتماعي والسياسي في عهد المماليك؛ حيث كان الأزهر واسطة العقد التي تصل بين طبقة الحكام (المماليك)[3] وعامة الشعب.

(1) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (2/ 166- 167) بتصرف.

(2) محمد الشاويش، نهضات مجهضة، ص 21.

(3) كان المماليك ينفردون بحكم مصر قبل دخول العثمانيين، وبعد دخول العثمانيين، وهزيمة طومان باي في موقعة مرج دابق، انحسر نفوذ المماليك في السلطة، وصار لمصر والٍ يعينه الباب العالي بمنشور يصدر من الآستانة، لكن سرعان ما استطاع المماليك أن يستعيدوا زمام السلطة الفعلية ويجعلوا سلطة الوالي العثماني (الباشا) سلطة شكلية تعبر عن رابطة الوحدة التي تربط مصر بدولة الخلافة، وبهذا يثبت زيف المزاعم التي يدعي أصحابها أن مصر كانت مستعمرة عثمانية

ولم تكن قوة المشايخ شكلية بحال، فكانت لديهم القدرة على تحريك العامة وإصابة البلاد بالشلل التام: إما بالتوقف عن الإنتاج والتوقف عن ممارسة الشعائر الدينية، أو حتى بقيادة مقاومة مسلحة. هذه القدرة كانت عاملًا لا يمكن لأي أمير عاقل أن يغفله، أو يسمح لخصومه بالاستفادة منه في لعبة السلطة. ولم يكن المشايخ يجهلون قوتهم ولا عدمت مصر في أحلك العصور شيخًا صريحًا لا يخاف في الحق لومة أمير، ولا حتى السلطان ذاته[1].

ومن هنا فأي تهتك فكري أن يأتي كاتب يدعي أنه مؤرخ فيزعم أن المشايخ لم يشتركوا في قضايا المجتمع ولم ينالوا مكانة إلا بفضل الديوان الذي اخترعه نابليون؟[2].

ولا شك أن الدور القيادي للمشايخ يعود إلى العقلية الإسلامية المتفوقة على انهيار العصر، وإلى الفهم الإسلامي المتقدم لدور الدين ورسالته في حياة الناس.. فهم لم يكونوا – قط – رجال كهنوت منعزلين عن مجرى الحياة العامة، ولا كانوا -كما تصورهم بعض الأقلام المعاصرة- غارقين في الروحانيات لا يعلمون عن العلوم الوضعية وأحوال المادة شيئًا، ولا يقبلون أن يدرسوا هذه العلوم أو أن تدرس في الأزهر، بل سيرة علماء الأزهر حافلة بنماذج عديدة استطاعت أن

وقت دخول الحملة الفرنسية، وأن الاستعمار الفرنسي (المتقدم) كان خيرًا لها من الاستعمار العثماني (المتخلف). ودخلت الخيل الأزهر ص 58.

(1) ودخلت الخيل الأزهر ص 77.

(2) ودخلت الخيل الأزهر ص 87.

تجمع بين دراسة العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية، ومنهم من كان يدرِّس كلا النوعين من العلوم[1].

فضلًا عن هذا، كان الأزهر الشريف يضطلع بمهمتي التشريع والقضاء، أي: إن الأزهر الشريف كان يتولى سلطتي التشريع والقضاء بينما يتولى المماليك السلطة التنفيذية؛ وقد وصف الأستاذ محمد جلال كشك عملية اقتسام السلطة بين الأزهر والمماليك، ويحسن أن أنقل عبارته كاملة لأهميتها، فقال – رحمه الله تعالى –: «فالسلطة هي حق مطلق للمماليك، لهم وحدهم حق نهب البلاد، مقابل توفير الأمن الداخلي والخارجي، والشيوخ يقيمون الشريعة ويحددون ما هو قانوني، وما هو ضد الشرع، ويتولون قيادة العامة والدفاع عن مصالحهم، ومن خلالهم – وحدهم – يحق للعامة أن يخاطبوا السلطة، ويحق للسلطة أن تتصل بالعامة.

وليس للسلطة أن تتعدى على الشيوخ، أو أن تهين الشرع كما يحدده ويفهمه هؤلاء الشيوخ، أو أن تتدخل في التشريع، وليس للمماليك أن يتجاوزوا في نهبهم للعامة حدًّا معينًا، وإلا ثار العامة، وطالبوا الشيوخ بأداء واجبهم، عندها يقود الشيوخ حركة مقاومة تتفاوت.. من منع الأذان، أو الأذان في غير أوقات الصلاة.. إلى القتال الحقيقي.. أو شن ما يمكن وصفه بثورة.

---

(1) ودخلت الخيل الأزهر ص 91.

وليس للمماليك أن ينقلوا قتالهم على السلطة إلى حياة العامة؛ لأن ذلك يهدد حياة الجماهير، ويعطل إنتاجها... فلما طال قتال (إسماعيل بك) ضد الشقيين (إبراهيم ومراد).. وجبن (إسماعيل بك) عن الخروج إليهم، وعجزا هم عن احتلال القاهرة؛ تعطلت الأحوال ووقع «ضيق في المعايش، وانقطاع للطرق، وعدم أمن، ووقوف العربان، ومنع السبل، وتعطيل أسباب، وعسر في الأسفار برًّا وبحرًا، فاقتضى رأي الشيخ العروسي أنه يجتمع مع المشايخ ويركبون إلى الباشا ويتكلمون معه في شأن هذا الحال»

فلما زعم (إسماعيل بك) أنه مكلف من السلطان بمحاربة (إبراهيم ومراد) رد عليه الشيخ (العروسي): «وما المانع لكم من الخروج وقد ضاق الحال بالناس؟ ولا يقدر أحد من الناس أن يصل إلى بحر النيل وقربة الماء بخمسة عشر نصف فضة، وحضرة «إسماعيل بك» مشتغل ببناء حيطان ومتاريس، وهذه ليست طريقة المصريين في الحروب، بل طريقتهم المصادمة وانفصال الحرب في ساعة: إما غالب وإما مغلوب، وأما هذا الحال فإنه يستدعي طولًا، وذلك يقتضي الخراب والتعطيل ووقف الحال»»[1].

وتحليل هذا النص نستخلص منه الحقائق الآتية:

أن وظيفة مشايخ الأزهر كانت وظيفة مركبة لا تنحصر في التعليم والدعوة والإفتاء - كما يراد للأزهر في العصر الحاضر - وإنما كان

(1) ودخلت الخيل الأزهر 73-74.

الأزهر يقوم بالوظائف الأربعة التي تقوم بها السلطة التشريعية لمنع طغيان السلطة التنفيذية، وهي: الرقابة والنيابة والتشريع والمساءلة، وكانت الطبقة الحاكمة تذعن لقيام الأزهر بهذه المهام رغم أنها تتعرض للحرج البالغ جراء هذا الإذعان.

كما كان يقوم الأزهر بما يشبه الدور النقابي العام، حيث توجد قيادات نقابية تدافع من مصالح الطبقة التي ارتضتها معبرة عنها ومدافعة عن حقوقها.

أن الأزهر الشريف كان يضطلع بوظيفة إعلامية أقرب ما تكون إلى ما يسمى في العصر الحاضر ب(إعلام الجماهير)؛ وكانت مآذن الأزهر الشريف هي مركز البث الرئيس لهذا الكيان الإعلامي الشعبي.

أن رجال الأزهر كانوا على دراية بالقوانين والأعراف السائدة بما فيها الأعراف السياسية والعسكرية، وقد ظهر هذا في موقف الشيخ العروسي حين احتج على (إسماعيل باشا) بمخالفته لطبيعة الحرب عند المصريين؛ مما ألحق الضرر بحياة العامة ومعايشهم.

أن التنظيم السياسي والاجتماعي في هذا الوقت عرف مبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية وبين السلطتين التشريعية والقضائية.

أن دفاع الأزهر عن حقوق عامة الشعب لم ينحصر في مخاطبة السلطة بمطالب العامة، بل تعدى هذا إلى صور متدرجة من المقاومة تبدأ بالتهديد وتصل إلى إعلان الحرب على السلطة الظالمة وحشد عامة الشعب للاشتباك المباشر تحت قيادة مشايخ الأزهر.

وفي ظني أن طلاب الأزهر كان لهم دور مهم في قيادة هذه الهبات الشعبية، بل يمكن القول إن القيادة المباشرة لعامة الناس كان يقوم بها الطلبة وصغار المشايخ، بينما كان كبار المشايخ يقومون بالتوجيه وإصدار القرارات.

وقد ظهر هذا الدور جليًّا في عمليات المقاومة والثورة ضد الاحتلال الفرنسي؛ حيث كان الطلبة وصغار المشايخ يقودون عامة الشعب.

أن الأزهريين عرفوا آليات الإضراب والعصيان المدني باعتبارها من صور المقاومة الفعالة في التصدي لمظالم الحكام، وكانوا يبدءون بأنفسهم؛ حيث كانوا يعطلون الدراسة وبعض الشعائر؛ لتنبيه العامة وحشدهم، أو لإعلان النفير العام، فكان الإضراب والعصيان المدني من وسائل الحشد الإعلامي إضافة إلى كونهما من وسائل الضغط الثوري.

ومن صور المقاومة التي استعملها الأزهريون: تحرير المسجونين من قبضة الأمراء، ويظهر هذا في حادثة تحرير الشيخ عبد الباقي من سجن الأمير (يوسف بك الكبير) الذي كان يناصب المشايخ العداء، وتمام القصة كما أوردها الجبرتي أن «الشيخ عبد الباقي ابن الشيخ عبد الوهاب العفيفي طلق على زوج بنت أخيه في غيابه، على يد الشيخ حسن الجداوى المالكي على قاعدة مذهبه، وزوجها من آخر وحضر زوجها من الفيوم وذهب إلى ذلك الأمير وشكا إليه الشيخَ عبد الباقي؛ فطلبه فوجده غائبًا في منية عفيف، فأرسل إليه أعوانًا أهانوه وقبضوا

عليه ووضعوا الحديد في رقبته ورجليه وأحضروه في صورة منكرة وحبسه في حاصل أرباب الجرائم من الفلاحين. فركب الشيخ علي الصعيدي العدوى والشيخ الجداوى وجماعة كثيرة من المتعممين وذهبوا إليه وخاطبه الشيخ الصعيدي فقال له: هذا قول في مذهب المالكية معمول به..

فقال: من يقول: إن المرأة تطلق زوجها إذا غاب عنها وعندها ما تنفقه وما تصرفه ووكيله يعطيها ما تطلبه، ثم يأتي من غيبته فيجدها مع غيره؟!

فقالوا له: نحن أعلم بالأحكام الشرعية.

فقال: لو رأيت الشيخ الذي فسخ النكاح!

فقال "الشيخ الجداوى": أنا الذي فسخت النكاح على قاعدة مذهبي.

فقام على أقدامه وصرخ وقال: - والله - أكسر رأسك.

فصرخ عليه "الشيخ علي الصعيدي" وسبه وقال له: لعنك الله ولعن اليسرجي[1] الذي جاء بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرًا.

فتوسط بينهم الحاضرون من الأمراء يُسَكِّنُون حدته وحدتهم وأحضروا الشيخ عبد الباقي من الحبس فأخذوه وخرجوا وهم يسبونه وهو يسمعهم»[2].

ولم يقتصر حرص علماء الأزهر على تحرير المشايخ، بل إن نبل

(1) تاجر العبيد.

(2) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (1/ 512)

المشايخ اتسع ليشمل تحرير نساء أمراء المماليك مع أن المماليك يعدون منافسين للمشايخ، فيحكي الجبرتي في حوادث سنة 1219ه: «وفي يوم الاثنين أرسل الباشا الواليَ والمحتسبَ إلى بيت الست نفيسة زوجة «مراد بك» وطلبها فركبت معهما وصحبتهما امرأتان، فطلعا بهن إلى القلعة وكذلك أرسلوا بالتفتيش على باقي نساء الأمراء فاختفى غالبهن وقبضوا على بعضهن، وذلك كله بعد عصر ذلك اليوم، فلما حصلت الست نفيسة بين يديه قام إليها وأجلَّها ثم أمرها بالجلوس وقال لها على طريق اللوم: (يصح أن جاريتك «منور» تتكلم مع مصادق آغا وتقول له: يسعى في أمر المماليك العصاة، وتلتزم له بالمكسور من جامكية العسكر؟) فأجابته: (إن ثبت أن جاريتي قالت ذلك فأنا المأخوذة به دونها)، فأخرج من جيبه ورقة وقال لها: (وهذه؟) وأشار إلى الورقة، فقالت: (وما هذه الورقة؟ أرنيها؛ فإني أعرف أن أقرأ لأنظر ما هي) فأدخلها ثانيًا في جيبه. ثم قالت له: (أنا بطول ما عشت بمصر وقدري معلوم عند الأكابر وخلافهم، والسلطان ورجال الدولة وحريمهم يعرفونني أكثر من معرفتي بك، ولقد مرت بنا دولة الفرنسيس - الذين هم أعداء الدين- فما رأيت منهم إلا التكريم، وكذلك سيدي محمد باشا كان يعرفني ويعرف قدري ولم نرَ منه إلا المعروف، وأما أنت فلم يوافق فعلك فعل أهل دولتك ولا غيرهم). فقال: (ونحن أيضًا لا نفعل غير المناسب). فقالت له: (وأي مناسبة في أخذك لي من بيتي بالوالي مثل أرباب الجرائم؟)، فقال: (أنا أرسلته لكونه أكبر أتباعي؛ فإرساله من باب التعظيم) ثم اعتذر إليها وأمرها بالتوجه إلى

بيت الشيخ السحيمي بالقلعة وأجلسوها عنده بجماعة من العسكر وأصبح الخبر شائعًا بذلك؛ فتكدرت خواطر الناس لذلك، وركب القاضي ونقيب الأشراف والشيخ السادات والشيخ الأمير وطلعوا إلى الباشا وكلموه في أمرها فقال: (لا بأس عليها وإني أنزلتها ببيت الشيخ السحيمي مكرمة حسمًا للفتنة؛ لأنها حصل منها ما يوجب الحجز عليها). فقالوا: (نريد بيان الذنب وبعد ذلك إما العفو أو الانتقام) فقال: (إنها سعت مع بعض كبار العسكر تستميلهم إلى المماليك العصاة ووعدتهم بدفع علوفاتهم، وحيث إنها تقدر على دفع العلوفة فينبغي أنها تدفع العلوفة) فقالوا له: (إن ثبت عليها ذلك فإنها تستحق ما تأمرون به فيحتاج أن تتفحص على ذلك) فقام إليها الفيومي والمهدى وخاطباها في ذلك فقالت: (هذا الكلام لا أصل له وليس لي في المصرلية[1] زوج حتى إني أخاطر بسببه، فإن كان قصده مصادرتي فلم يبق عندي شيء وعليّ ديون كثيرة) فعادوا إليه وتكلموا معه ورادهم فقال الشيخ الأمير للترجمان: (قل لأفندينا: هذا أمر غير مناسب ويترتب عليه مفاسد وبعد ذلك يتوجه علينا اللوم فإن كان كذلك فلا علاقة لنا بشيء من هذا الوقت أو نخرج من هذه البلدة) وقام قائمًا على حيله يريد الذهاب؛ فأمسكه مصطفى أغا الوكيل وخلافه وكلموا الباشا في إطلاقها وأنها تقيم ببيت الشيخ السادات؛ فرضي بذلك وأنزلوها ببيت الشيخ السادات» [2].

(1) تعني: في المماليك.

(2) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (2/ 656)

ولا يخفى أن هذا الموقع المحوري للأزهر في التنظيم الاجتماعي والسياسي؛ قد مكنه من القيام بدور مهم في عملية المقاومة الحضارية سواء ضد مظالم الحكام المماليك، أو ضد الاحتلال الفرنسي في وقت لاحق ظهر فيه من استبسال الأزهرين في المقاومة والجهاد ما سطره التاريخ بأحرف من نور.

أولًا: الأزهر و(الفرنسيس):

للأزهر مع الاستعمار الفرنسي صولات وجولات أظهر فيها الأزهر ورجاله مقاومة صلبة كان لها الفضل في الحفاظ على كيان الأمة من تلك الهجمة الاستعمارية.

فقد «كان الأزهر هو رمز سيادة الأمة، ومركز قيادتها، وما إن سقطت الدولة المصرية في معركة إمبابة حتى أصبح الغازي المحتل والأزهر وجهًا لوجه، فقاد الأزهر مقاومة الأمة على جميع المستويات: من المقاومة السلبية التي قادها الشيوخ الكبار داخل مجالس «نابليون» وداخل التشكيلات الإدارية التي أقامها لحكم البلاد، إلى المقاومة الوطنية العنيفة التي قادها الشيوخ الصغار بتنظيم حركات سرية وأعمال المقاومة الشعبية – التي وصلت ذروتها بتنفيذ أهم ثورتين عرفهما الشرق في ذلك الوقت – إلى أعمال الاغتيال التي نظمها ونفذها – بنجاح – طلبة الأزهر.

كان الأزهر يمثل الكيان المتميز لهذه الأمة، يمثل ذاتها وتراثها وإمكانية مستقبلها، وأدرك المحتلون ذلك كله؛ لذا نراهم في نفس الوقت الذي

يجرون فيه المفاوضات والمساومات مع الباب العالي بهدف التفاهم معه ويعقدون الاتفاقيات مع فلول المماليك، ويصبح كبيرهم «مراد بك» بمثابة موظف أو قائد قوة بوليسية تابعة للمحتل الفرنسي، في نفس الوقت كان الصدام يتصاعد يوميًّا بين جيش الاحتلال أو السلطة الفرنسية وبين الأزهر، وانتهى ذلك الصراع بإغلاق الأزهر وتسمير أبوابه بعد مصرع «كليبر»[1].

لقد سقطت مصر خلال ساعات عندما كان أمراء المماليك يتولون الدفاع عنها، ودخل «نابليون» القاهرة سعيدًا مستبشرًا حالِمًا بإمبراطورية الإسكندر، فلما برز الأزهر؛ لأنه هو وحده الذي بقي في الساحة، وتحمل شيوخه المنتشرون في كل قرية مصرية بالوجود أو بالفكر أو بالتوقير مسئولية قيادة مقاومة الأمة – لم يبت جيش الاحتلال ليلة واحدة هادئة طوال ثلاث سنوات، ولم يسجل تاريخ الشعوب الشرقية قبل مقاومة الشعب المصري ولسنوات أخرى عديدة بعدها مثل هذه المقاومة العامة والشاملة للوجود الغربي التي شهدتها مصر في الفترة من[2] 1798–1801.

مناقشة لمنهج منحرف في التأريخ للأزهر:

كان من المراجع التي طالعتها: كتاب (الأزهر الشيخ والمشيخة) للكاتب حلمي النمنم، وقد هالني ابتعاد الكاتب عن الموضوعية في تناول تاريخ الأزهر ورجاله؛ لأن الكاتب صرف جل عنايته إلى تتبع زلات بعض

(1) ودخلت الخيل الأزهر ص 16.

(2) ودخلت الخيل الأزهر ص 17.

المشايخ، مع إهمال الكثير من المواقف المهمة التي تظهر حقيقة الدور الأزهري في الفترات الزمنية التي أرخ لها، بحيث يخرج القارئ بانطباع يجافي الحقيقة، وتصور ينتقص من المشايخ، فأحببت أن أسجل هنا اعتراضي على المنهج الذي سلكه هذا الكاتب؛ لأن كتابه طبع على نفقة الدولة ضمن مطبوعات مكتبة الأسرة، وهو الأمر الذي يكفل له قدرًا من الانتشار والثقة التي لا يستحقها في تقديري؛ لمجافاة منهجه القواعد العلمية.

ثانيًا: عناصر القوة الأزهرية:

بالتأمل في حال الأزهر الشريف في هذه الحقب التاريخية نستنتج أن الأزهر الشريف كان يتمتع بعناصر قوة مكنته من أداء هذا الدور الاجتماعي في حماية الشعب ونصرة المظلوم، وهذه العناصر هي:

كون الأزهر الشريف مؤسسة من مؤسسات المجتمع، لا من مؤسسات الدولة[1]؛ مما حفظ للأزهر الشريف استقلاله.

وكان من مظاهر هذا الاستقلال أن الأمراء كانوا إذا تدخلوا في تعيين شيخ الأزهر أبطل المشايخ تدبيرهم، وثاروا عليهم، فلما تدخل «إبراهيم بك» وحاول تعيين «الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشي الحنفي» «كاد يتم الأمر، فانتدب لنقض ذلك بعض الشافعية الخاملين وذهبوا إلى «الشيخ محمد الجوهري» وساعدهم وركب معهم إلى بيت الشيخ البكرى وجمعوا عليهم جملة من أكابر الشافعية...

(1) من هنا ندرك أن تحويل الأزهر إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة – بعد أن كان مؤسسة من مؤسسات المجتمع – كان من التغييرات الكبرى التي أثرت تأثيرًا سلبيًا في الدور التاريخي للأزهر الشريف.

وكتبوا عرضحال إلى الأمراء... وإنهم اتفقوا على أن يكون المتعين لذلك الشيخ أحمد العروسي وختم الحاضرون على ذلك العرضحال وأرسلوه إلى إبراهيم بك ومراد بك، فتوقفوا وأبوا وثارت فيهم العصبية وشددوا في عدم النقض، ورجع الجواب للمشايخ بذلك؛ فقاموا على ساق، وشدد الشيخ محمد الجوهري في ذلك وركبوا بأجمعهم... وجلسوا بجامع الإمام الشافعي وباتوا به، وكان ذلك ليلة الجمعة واجتماع الناس للزيارة، فهرعت الناس واجتمع الكثير من العامة ينظرون فيما يؤول إليه هذا الأمر، وكان للأمراء اعتقاد وميل للشيخ محمد ابن الجوهري، وكذلك نساؤهم وأغواتهم؛ بسبب تعففه عنهم وعدم دخول بيوتهم ورد صلاتهم وتميزه بذلك عن جميع المتعممين، فسعى أكثرهم في إنفاذ غرضه وراجعوا «مراد بك» وأوهموه حصول العطب له ولهم أو ثوران فتنة في البلد[1]».

وانتهى الأمر بتولية الشيخ العروسي الشافعي، وفشلت محاولات الأمراء لتولية الشيخ العريشي الحنفي الذي ينتمي إلى مذهبهم؛ فانتهى الحال إلى احترام التقليد الذي جرى عليه العمل في الأزهر[2].

ب- تولي شيخ الأزهر المنصب بالانتخاب من هيئة كبار العلماء.

ج- استقلال الأوقاف: فصار العالم بمأمن من التهديد في رزقه إذا رأى رأيًا لا يوافق هوى السلطة.

---

(1) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (1/ 542).

(2) ودخلت الخيل الأزهر ص 84.

د- انفراد الأزهر بصياغة نظام التعليم في مصر: وذلك قبل إنشاء التعليم المدني[1].

هـ- سيطرة الأزهر على القضاء: والقضاء كله كان شرعيًّا قبل إدخال القوانين الوضعية والمحاكم المختلطة، وكان هذا يجعل من خريج الأزهر ضمن النخبة، ويمنح الأزهر قسمًا من السلطة والنفوذ.

تراجع المكانة الأزهرية:

لا يخفى على متابع أن مكانة الأزهر الشريف وقدرته على التأثير وقيادة العامة قد تراجعت عما كانت عليه في السابق، وتراجع مكانة الأزهر الشريف من الأمور التي تؤرق كل باحث غيور يتطلع لتعزيز مكانة الأزهر الشريف وعودته لما كان عليه من تبنٍّ إيجابي فعال لقضايا الأمة وتطلعات جماهيرها، وقدرة على النضال في سبيل تحقيقها، وذلك لأن الأزهر الشريف يعد - في الحالة المصرية - أهم الجماعات الوسيطة التي من شأنها أن تُكسِب المجتمع المدني قوة ومناعة تحولان دون تغول الدولة الحديثة - بإمكاناتها الرهيبة - على المجتمع.

وتراجعُ هذه الجماعات الوسيطة ينذر بخطر داهم على منظومة الحقوق والحريات، ويمهد لحصول الاستبداد المدعوم بإمكانات يتضاءل أمامها ما كان يمتلكه فرعون نفسه من فرص لفرض الحكم

(1) محمود شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص: 142- 147؛ عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر ص: 16.

المطلق والعصف بدولة القانون، على حد تعبير أستاذنا البشري.

وقد اهتم عدد من الباحثين بالتأريخ لتراجع مكانة الأزهر، وهذا بحث على قدر كبير من الأهمية؛ لأنه يفيد في التبصر بالأسباب والعوامل التي مهدت لهذا التراجع، وهذا التبصر شرط لازم لوضع تصور صحيح عما ينبغي أن يكون عليه المنهج السليم لاستعادة هذه المؤسسة العريقة مكانتها اللائقة بحجمها وتاريخها.

التدجين وتضعضع مقومات المقاومة الحضارية الأزهرية:

يعود تاريخ صياغة هذا المصطلح (التدجين) للعلامة الأديب الأستاذ/ «محمود شاكر» - رحمه الله تعالى - حيث تحدث باستفاضة عنه في كتبه، واصفًا عملية الاحتواء التي حاول القيام بها «نابليون» إبان دخول الحملة الفرنسية إلى مصر.

فقد «كانت الحملة الفرنسية هي طليعة الاستعمارية الغربية، وكانت تجربةُ السنوات الثلاث التي قضتها في مصر كافيةً لإقناع هذه الاستعمارية بأنه ما لم تتم تصفية الدور القيادي الذي يلعبه الأزهر؛ فلن يمكن لأي استعمار غربي أن يستقر على ضفاف النيل[1]».

ويرى الأستاذ «محمد جلال كشك» أن مكانة الأزهر الشريف لم يتطاول عليها ولم تمتهن إلا على يد «نابليون» وجيش الاحتلال

(1) محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ص: 15، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثالثة.

الفرنسي إلى أن أنجز المهمة الحكم المتغرب الذي بدأه «محمد علي» وأكمله من جاءوا بعده[1].

ويرى الأستاذ/ «محمود شاكر» أن أول محاولة للإضعاف من قوة الأزهر واستقلاله كانت من «نابليون» حين أنشأ الديوان؛ لمعاونته في إدارة البلاد[2]، وقبِل الشيخ الشرقاوي وثمانية من المشايخ بالمشاركة

(1) ودخلت الخيل الأزهر ص 81.

(2) كان ذلك يوم الخميس 13 من صفر، سنة 1213هـ، وقد وقع الاتفاق على انتخاب الشيخ: عبد الله الشرقاوي، والشيخ: خليل البكري، والشيخ: مصطفى الصاوي، والشيخ: سليمان الفيومي، والشيخ: محمد المهدي، والشيخ: موسى السرسي، والشيخ: مصطفى الدمنهوري، والشيخ: أحمد العريشي، والشيخ: يوسف الشبراخيتي، والشيخ: محمد الدواخلي، ثم انتخب الشيخ: عبد الله الشرقاوي رئيسًا له.
ثم إن هذا الديوان قد عُطِّلَ في أثناء المفاوضات التي كانت قائمةً بين الفرنسيين والأتراك؛ لعقد معاهدة العريش، فقد كان الفرنسيون يعتزمون الرحيل إذا نفذت المعاهدة، ولكنها نقضت، ولم يفكر «كليبر» في إعادة الديوان، فلما قُتِلَ، وآلت القيادة إلى «مينو» أعاد الديوان في صورة أخرى، وعلى ترتيب جديد؛ إذ أصبح مكونًا من تسعة أعضاء، وهم: الشيخ: عبد الله الشرقاوي، رئيس الديوان، والمهدي كاتب السر، والشيخ: الأمير، والشيخ: الصاوي، وكاتبه، والشيخ: موسى السرسي، والشيخ: خليل البكري، والسيد: علي الرشيدي، نسيب ساري عسكر، والشيخ: الفيومي، والقاضي الشيخ: إسماعيل الزرقان، وكاتب سلسلة التاريخ، السيد: إسماعيل الخشاب، والشيخ: علي كاتب غربي.
ثم أجريت القرعة، فكان الشيخ الشرقاوي رئيسًا، والشيخ المهدي كاتبًا للسرِّ،

فيه؛ خشية من تدمير القاهرة لو رفض المشايخ هذا الطلب، خاصة بعد فرار المماليك وترك القاهرة بلا حامٍ من العسكر.

غير أن صغار الطلبة وفريقًا من العلماء رفضوا هذه المشاركة، وعدوا هذا اعترافًا بالمستعمر، وتقليلًا من شأن الأزهر وعلمائه؛ إذ يجعل الأزهر تابعًا مرءوسًا، وتأيد رأيهم بأن المشاركة في الديوان لم تمنع الفرنسيين من اجتياح القاهرة وتدنيس الأزهر لما اندلعت ثورة القاهرة الأولى[1].

قال الأستاذ محمود شاكر:

«فإن تدجين المشايخ الكبار في (الديوان)، لم يمنع الثورة أن تقوم، وذلك لأن (المشايخ الكبار) لهم عند عامة المسلمين، هيبة العلم، وطاعتهم واجبة علينا فيما هو طاعة لله ولرسوله.. ولكن هيبة العلم ليست بمانعة جماهير الأمة من عصيانهم وترك طاعتهم إذا خالفوا صريح أوامر الله وأوامر رسوله - ﷺ - بقتال الغزاة لدار الإسلام، فإن قتال الغزاة عند المسلمين واجب وفرض عين على كل قادر على القتال، إلا في حالة واحدة: أن يخافوا أن يصطلمهم[2] العدو؛

وكان بجانب الديوان الأول ديوانٌ آخر سُمِّيَ محكمة القضايا؛ للنظر في قضايا التجار والعامة. الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة (1/ 45).

(1) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص: 128-135، ط: مكتبة الأسرة.

(2) يبيدهم. والصَّلْمُ: قَطْعُ الأَنْفِ من أصلِه. واصطُلِمَ القومُ اذا أُبيدوا من أصلِهم. العين (7/ 129).

لقلة عددهم وكثرة عدد العدو.. فجائز عندئذ أن يلقوا إليهم السّلم، بيد أن في قتالهم الشهادة، وهي إحدى الحسنيين: النصر أو الشهادة[1].»

وكثيرًا ما كان الفرنسيون يذيعون -كلما اقتضى الحال- باسم العلماء نداءات ومنشوراتٍ؛ لتهدأ بها العواصف وتسكن الفتن، ومن ذلك ما كُتِبَ في شهر جمادى الآخرة سنة 1213هـ، ووزع في مختلف الأمكنة "نصيحةً من كافة علماء الإسلام بمصر المحروسة، نعوذ بالله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن، عليكم ألّا تحركوا الفتن، ولا تطيعوا المفسدين، ولا تسمعوا كلام المنافقين، ولا تتبعوا الشرار، ولا تكونوا من الخاسرين، سفهاء العقول الذين لا يقرءون العواقب؛ لأجل أن تحفظوا أوطانكم، وتطمئنوا على عيالكم ودنياكم، فإن الله -سبحانه وتعالى- يولي ملكه من يشاء، ويحكم ما يريد، ونخبركم أن كل من تسبب في تحريك هذه الفتنة قتلوا عن آخرهم، وأراح الله منهم العباد والبلاد، ونصيحتنا لكم: ألا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة، وانشغلوا بأسباب معايشكم وأمور دينكم، وادفعوا الخراج الذي عليكم، والدين النصيحة، والسلام".

وكثير من أمثال هذه النداءات كان الفرنسيون يذيعونها باسم علماء الأزهر، كما كانوا يذيعون ما يتخذ في الديوان من قراراتٍ يراها أعضاؤه، فتكون سببًا في إسكان القلاقل[2].

ويرى الأستاذ «محمد جلال كشك» أن مشاركة كبار المشايخ في الديوان والتشكيلات الإدارية كان نوعًا من أنواع المقاومة السلبية،

(1) المرجع السابق.

(2) الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة (1/ 46).

وتوازيها المقاومة الوطنية العنيفة التي قام بها الطلبة وصغار المشايخ وبلغت ذروتها في ثورتي القاهرة وأعمال الاغتيال التي شنها المقاومون الأزهريون ضد الاحتلال الفرنسي[1].

لكن اعتذار الأستاذ كشك لمشايخ الديوان - بأن مشاركتهم كانت نوعًا من المقاومة السلبية - لا يناقض حقيقة أن مشاركة كبار المشايخ في الديوان، واستغلال هذا الديوان في إذاعة بيانات الحملة الفرنسية؛ قد أثر تأثيرًا سلبيًّا على صورة المشايخ المشاركين، وأفقدهم قدرًا من الثقة الشعبية، الأمر الذي حمل الشعب على انتخاب ديوان شعبي اتخذ شكل التنظيمات السرية، وكان هذا الديوان مسئولًا عن تأجيج ثورة القاهرة الأولى في 21 أكتوبر 1798.

ويقول الرافعي: إن ديوان الشعب هذا قد نظم حملة دعائية ناجحة ضد أعضاء الديوان الرسمي واتهموهم بممالأة الفرنسيين؛ حتى لا يستمع الجمهور لنصائحهم في الإخلاد إلى السكينة، وقد أفلحوا في إحراج مركز أعضاء الديوان فأخذت منزلتهم تتضعضع في نفوس الشعب[2].

الأزهر و(الباشا):

في عهد «محمد علي» طرأت متغيرات أضعفت من قوة الأزهر الشريف؛ حيث نقض محمد علي اتفاقه مع المشايخ على أن يحكم

(1) ينظر: محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، ص: 15، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثالثة.

(2) ودخلت الخيل الأزهر ص 212.

بالمشورة مع أهل العلم، واستبد محمد علي بالأمر بعد أن تخلص من نفوذ المماليك في مذبحة القلعة، والتفت بعد ذلك للقضاء على نفوذ المشايخ (فصل العلماء عن مساحات التغيير والتأثير[1])، وسلك محمد علي مع المشايخ مسالك مختلفة؛ تبعًا لاختلاف شخصياتهم، فاستمال بعضهم، واضطهد من استعصى على محاولات الاستمالة من أمثال السيد «عمر مكرم» الذي كان محمد علي يغار منه؛ لأنه كان الزعيم الشعبي الذي التف حوله عامة الناس، وسلموه زمام القيادة منذ جلاء الفرنسيين، وكان محمد علي يتطلع إلى تقويض نفوذه، فبدأ بمحاولة استمالته بمرتب شهري؛ حتى يسكت عن معارضة سياسات محمد علي التي أثقلت كاهل الشعب، فلما أبى السيد عمر؛ عزله محمد علي عن نقابة الأشراف، ونفاه إلى دمياط[2].

وكان مما يؤسف له أن أغلب المشايخ قد ساعدوا محمد علي على عزل السيد عمر مكرم بتأييد هذا القرار والتوقيع على مذكرة كيدية موجهة للباب العالي فيها اتهامات للسيد عمر مكرم بإثارة الفتنة في البلاد.

وقد ثبتت قلة من المشايخ على الحق، فضربوا مثلًا رائعًا من أمثلة المقاومة الحضارية لظلم أولي الأمر، وقد ذكر الجبرتي منهم «الشيخ أحمد الطحطاوي» مفتي الحنفية الذي رفض التوقيع على هذه المذكرة، وتحمل أن يدفع ثمن موقفه البطولي صابرًا محتسبًا؛ حيث عزله الباشا

(1) أو تصفية النخبة المثقفة على حد تعبير الأستاذ محمد جلال كشك، ينظر: ودخلت الخيل الأزهر ص 18.

(2) محمد الشاويش، نهضات مجهضة ص46.

عن منصب الإفتاء بموافقة المشايخ الذين أيدوا عزل السيد عمر مكرم.

وسقط المشايخ بعد هذا سقوطًا مريعًا من عين محمد علي، ولم يعد يحترمهم، ولا يقيم لهم أي اعتبار، وفي الحقيقة جلب سلوكُ هذه المجموعة من العلماء النهايةَ لنفوذ العلماء في مصر، فمنذ ذلك التاريخ فقدوا دورهم المستقل الذي ما كانوا فقدوه - قط - حتى في أحلك أوقات الاستبداد والطغيان[1].

وقد ساعد الباشا على تقويض نفوذ المشايخ التغيرُ الذي طرأ على كثير منهم بعد جلاء الفرنسيين وفشل حملة فريزر على مصر، وقد وصف الجبرتي هذا التغير بقوله: «وافتتنوا بالدنيا وهجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم إلا بمقدار حفظ الناموس مع ترك العمل بالكلية، وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الألوف الأقدمين واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان[2]».

وقال - في موضع آخر- في وصف ما جرى للدواخلي، أحد المشايخ الذين ساعدوا محمد علي باشا على نفي السيد عمر مكرم: «وأنا أقول: إن الذي وقع لهذا الدواخلي إنما هو قصاص وجزاء فعله في السيد عمر مكرم؛ فإنه كان من أكبر الساعين عليه إلى أن عزلوه وأخرجوه من مصر، والجزاء من جنس العمل كما قيل:

---

(1) محمد الشاويش، نهضات مجهضة ص47.

(2) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (3/ 219).

فقل للشامتين بنا أفيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا

ولما جرى على الدواخلي ما جرى - من العزل والنفي- أظهر الكثير من نظرائه المتفقهين الشماتة والفرح، وعملوا ولائم وعزائم ومضاحكات، كما قيل:

أمور تضحك السفهاء منها ويبكي من عواقبها اللبيب

وقد زالت هيبتهم ووقارهم من النفوس، وانهمكوا في الأمور الدنيوية والحظوظ النفسانية والوساوس الشيطانية ومشاركة الجهال في المآثم، والمسارعة إلى الولائم في الأفراح والمآتم، يتكالبون على أسمطة كالبهائم، فتراهم في كل دعوة ذاهبين، وعلى الخوانات راكعين، وللكباب والمحمرات خاطفين، وعلى ما وجب عليهم من النصح تاركين[1]».

إذن؛ استطاع محمد علي أن يقضي على واحد من أهم إنجازات المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية، وهو قوة التحام الشعب بالقيادات العلمية الفاعلة، واستطاع محمد علي أن يستثمر العيوب الشخصية للعلماء، وفقدانهم لخصلة الزهد في الدنيا، وقلة وعيهم بدورهم التاريخي، وانعدام شعورهم بالمسئولية عن المجتمع، مما جعل السيد عمر مكرم يقف وحيدًا في مواجهة الطغيان[2].

(1) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (3/ 509).

(2) محمد الشاويش، نهضات مجهضة، ص 17.

ومن الشائق للباحث أن يقارن هذه التجربة مع تجربة جارة، هي تجربة الدعوة التي قادها الشيخ «محمد بن عبد الوهاب»، وسارت على مبدأ الوحدة اللصيقة بين السلطة السياسية والعلماء، ولم تنفصم هذه الوحدة كما حصل في التجربة المصرية، بل صيغت الدولة السعودية الحديثة وفقًا للاتفاق الأصلي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير «محمد بن سعود»[1].

وقد أحسن «الجبرتي» وصف حال مصر والمصريين بعد خروج السيد عمر مكرم وانتكاس من انتكس من المشايخ فقال: «والحامل لهم على ذلك كله: الحظوظ النفسانية والحسد، مع أن السيد عمر كان ظلًّا ظليلًا عليهم وعلى أهل البلدة، ويدافع ويرافع عنهم وعن غيرهم، ولم تقم بعد خروجه من مصر راية، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض[2]».

وإن كان الجبرتي يظهر عدم تعاطفه مع السيد عمر مكرم في محنته، ويرى أن السيد عمر مكرم نال جزاء إعانته للظالم! يقول الجبرتي: «وأما السيد عمر: فإن الذي وقع له بعض ما يستحقه، ومن أعان ظالِمًا سُلِّطَ عليه، ولا يظلم ربك أحدًا[3]».

كما اتبع محمد علي سياسة أخرى تتعلق بالأوقاف، التي كانت من

(1) محمد الشاويش، نهضات مجهضة ص46.
(2) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (3/ 275).
(3) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (3/ 275).

الأسباب التي تحفظ كرامة العلماء وتغنيهم عن الحاجة وإذلال النفس، وهذه السياسة ابتدأها محمد علي بنزع نظارة الأوقاف من المشايخ[1]، ثم تم تقليص الأوقاف[2]، الأمر الذي حد من قوة الأزهر المالية، وأنشئ التعليم المدني، وصار هو محل اهتمام ورعاية الدولة، في الوقت الذي أهمل فيه الأزهر، ففقد بهذا عنصرًا آخر من عناصر قوته[3].

الأزهر والتغريب:

عندما جاء نابليون بجيشه واجه شيوخَ الأزهر(القيادةَ الشرعية والواقعية للأمة) ؛ لذلك كانت سنواته الثلاث هي سنوات حرب متصلة ومقاومة لا تهدأ، ولكن بعد ثمانين عامًا -من تحضير وتمدين وتغريب أسرة محمد علي- انتقلت القيادة نهائيًّا من الأزهر وصارت بيد الجيش، فلما سقط الجيش في معركة التل الكبير سقطت مصر، ونعم الإنجليز بهدوء دام أكثر من ربع قرن؛ لأن الأمة كانت بلا قيادة؛ لأن قيادتها الطبيعية كانت قد نحيت وصفيت، لأن عملية التغريب كانت قد تمت بنجاح، وأصبحت البلاد ناضجة ليتناولها السيد الغربي، وقد كان[4].

(1) محمد الشاويش، نهضات مجهضة ص43.

(2) عندما عمد بالقوّة إلى تأميم 623000 فداناً من الأراضي الموقوفة للمساجد؛ بهدف جمع إيرادات إضافية للدولة. ينظر: أحمد موسى، صوت مستقل للأزهر في مصر، نشرة الإصلاح العربي، 13 يوليو 2011م.

(3) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص: 142- 147، ط: مكتبة الأسرة.

(4) ودخلت الخيل الأزهر ص 17.

وفي فترة لاحقة من القرن التاسع عشر صيغت القوانين الوضعية، وأنشئت المحاكم المختلطة التي صار قضاتها الوضعيون يزاحمون قضاة الأزهريين الذين كانوا ينفردون بأمر القضاء، لكن ظل الأزهر مهيمنًا على القضاء الشرعي في مجال الأحوال الشخصية حتى عهد عبد الناصر.

ومع مطلع القرن العشرين ظهرت الدعوة للجنوح بالأزهر ليبتعد عن السياسة؛ بإيعاز من الخديوي إلى الإمام الشربيني شيخ الأزهر آنذاك[1].

وفي عام 1911 صدر قانون من سلطة الاستعمار البريطاني يحظر على الأزهريين الاشتغال بالسياسة، لكن هذا القانون بطل مفعوله في ثورة 1919م التي اندلعت شرارتها من الأزهر، غير أن البريطانيين «عملوا على تقسيم دور المؤسسة الأزهرية بين هيئات أخرى مختلفة»[2].

ثم حاول الملك فاروق أن يعيد الكرة ويحظر اشتغال الأزهريين بالسياسة، لكن تصدى له الإمام إبراهيم حمروش، وأبى الانصياع لهذا القرار؛ فصدر قرار بإعفائه من منصبه[3].

---

(1) الدكتور أحمد محمد عوف، الأزهر في ألف عام، ص 100، منشورات مجمع البحوث الإسلامية.

(2) ناثان ج. براون، الأزهر في حقبة ما بعد الثورة ص: 14، نقلًا عن الشيخ جمال قطب، وينظر أيضًا: ص15 منه.

(3) ينظر: عمار علي حسن، الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين، ص166 – 167.

الأزهر والتأميم[1]:

كان التغير الكبير في مسيرة الأزهر إبان الحقبة الناصرية؛ حيث حدثت ثلاثة تغييرات كبرى بدأت بتأميم أوقاف الأزهر[2]، ثم إلغاء القضاء الشرعي؛ ما دفع شيخ الأزهر الإمام محمد الخضر حسين إلى تقديم استقالته[3]، وبهذا فقد الأزهر آخر ما تبقى له من الاستحواذ على قسم من السلطة القضائية.

وكان التغيير الثالث: القانون 103 لسنة 1961، وقبل هذا القانون كانت المؤسسة الدينية مستقلة مع وجود علاقة وثيقة – لكنها غير مستقرة – مع الدولة، فلما صدر القانون بدأت مرحلة جديدة، هي هيمنة الدولة القومية العلمانية على المؤسسة الدينية، ومحاولة الاستفادة منها في حماية النظام ومنحه غطاء شرعيًّا، ما مكنها من الحد من دور المؤسسة وتأثيرها. ولم تقع المؤسسة بإرادتها تحت هيمنة الدولة، لكنها لم تستطع المقاومة رغم أنها قاومت الاستعمار من قبل. نعم، استطاع بعض الشيوخ

(1) المقصود بتأميم الأزهر: تحويله من مؤسسة من مؤسسات المجتمع إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة، وهذا وصف موضوعي لا يقصد به الإساءة إلى المؤسسة أو رجالاتها، وإنما هو وصف لواقعها الحالي وتداعياته.

(2) ينظر: د. حسن الشافعي: عبد الناصر أضاع أوقاف الأزهر بالمليارات، وتركها للكنيسة.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1156802&eid=17

(3) ينظر: عمار علي حسن، الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين، ص: 166.

التصرف بشيء من الاستقلال، لكن هؤلاء تم تحييدهم، ولم يستطع أحد في النهاية تحرير المؤسسة الدينية من قبضة السلطة[1].

ولعل السر في هذا: أن عملية وضع المؤسسة الدينية تحت قبضة الدولة القومية العلمانية تمت على مراحل، في كل مرحلة كان يتم تحطيم بعض أجنحتها، وهذه المراحل بدأها نابليون، وتبعه محمد علي، ثم تتابعت عمليات تحطيم الأجنحة إلى أن تم للسلطة ما أرادت في الحقبة الناصرية[2].

وقد ذكر الدكتور «أحمد الطيب» أن فترة «عبد الناصر» هي أول فترة يتضعضع فيها الأزهر الشريف، وأرجع السبب إلى ارتماء نظام عبد الناصر في أحضان النظام الشيوعي المعادي للدين في روسيا[3].

---

(1) ينظر: الشيخ جمال قطب: قانون الأزهر فضيحة وكارثة، بوابة الوفد، بتاريخ الأحد 29 يناير 2012؛ د/ رفيق حبيب: الأزهر والإخوان.. الصراع المفترض على المرجعية ص:1- 3، 11، إبريل 2013؛ ناثان ج. براون: الأزهر في حقبة ما بعد الثورة ص: 6.

(2) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص: 137-146، ط: مكتبة الأسرة. وينظر: الشيخ جمال قطب: قانون الأزهر فضيحة وكارثة، حوار أجرته معه بوابة الوفد، منشور بتاريخ الأحد 29 يناير 2012.

(3) في حوار له على قناة العربية:

http://www.youtube.com/watch?v=1HJr_2e8Ktg

وقد عُدَّ من مزايا هذا القانون أنه مهد للتوسع في إنشاء الكليات المدنية أو العلمية[1]، غير أنه حل هيئة كبار العلماء، وألغى نظام انتخاب شيخ الأزهر، وأعطى رئيس الجمهورية حق تعيين الشيخ ووكيله، وبهذا تحول الأزهر رسميًّا من مؤسسة من مؤسسات المجتمع إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة[2].

«وفي السنوات اللاحقة عملت القيادة السياسية على ضمان أن يكون الأزهر بمثابة قوّة موازنة في مواجهة التأثير الديني المتنامي لقوّتين داخليّتين هما: الإخوان المسلمون، والسلفيّون، ولقوى خارجية مثل الوهّابية في المملكة العربية السعودية[3]».

وفي عهد الدكتور الطيب أجريت تعديلات جزئية بمقتضاها عادت هيئة كبار العلماء[4]، ووعد منذ فبراير 2012م بالعمل على

(1) وهذه التسمية محل نظر؛ لأن كل العلوم – بما فيها علوم الدين– لها صفة العلمية، وتفيد في صناعة الحضارة المدنية.

(2) ينظر: ناثان ج. براون، الأزهر في حقبة ما بعد الثورة ص: 7؛ وينظر: الدكتور محمد عمارة، والدكتور محمد كمال إمام وآخرون، في: (الأزهر بين ثورتين): الجزء الرابع والأخير من فيلم: الأزهر، من وثائقيات قناة الجزيرة الفضائية.

(3) أحمد مرسي، ناثان ج. براون، الأزهر يخطو نحو الاستقلالية والنفوذ، 13 نوفمبر 2013، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

(4) لكن هذه التعديلات محل انتقاد؛ لصدورها على عجل دون دراسة واستطلاع رأي عموم الأزهريين. ينظر: الشيخ جمال قطب: قانون الأزهر فضيحة وكارثة، حوار أجرته معه بوابة الوفد، منشور بتاريخ الأحد 29 يناير 2012.

إعادة نظام انتخاب شيخ الأزهر دون تدخل من السلطة[1]، ولا يزال هذا الأمل يراود أفئدة المتطلعين إلى أزهر حر مستقل.

الآثار السلبية لتراجع دور الأزهر في المقاومة الحضارية:

إن عملية تأميم الأزهر قد نتج عنها وجود نمطين أزهريين هما: الأزهر الرسمي (المؤمم)، والأزهر الشعبي[2] الذي ظل يحمل في ضميره روحَ الثورة على الفساد والاستبداد، ويتمثل في أفراد من المشايخ والطلبة ساروا على خطى أئمة النضال الأزهري، وأدركوا رسالة الأزهر الحقيقية، ورفضوا التأميم الذي أفقد الأزهر قدرًا كبيرًا من استقلاله، وكبل حركته في خدمة قضايا الأمة.

وكان لهذا التأميم آثار فكرية أعادت صياغة الموقف الأزهري الرسمي إزاء مختلف القضايا، لا سيما تلك التي تتعلق بالشأن العام، والتي اصطلح على تسميتها بقضايا الأمة.

وكان من آثار تمام عملية التأميم: أن الأزهر الرسمي صار -لا شعوريًّا- يرعي النمط الإسلامي المستأنس الذي لا يسبب الإزعاج للحكومات العلمانية ورعاتها الدوليين.

والتصريحات الأزهرية الرسمية تتعاقب على نفي هذه التهمة

(1) http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=59200220%&#.UsvnYdIW3qE.

(2) على حد تعبير الباحث أنس السلطان، وهو امتداد لمنهج أئمة الأزهر الذين أدركوا حقيقة رسالة الأزهر في الدفاع عن الأمة والشعب.

التي طاردت الأزهر الرسمي في العقود الأخيرة، لكن تحليل الموقف الأزهري الرسمي كثيرًا ما ينتهي بمناقضة هذه المواقف لتلك التصريحات الدفاعية.

ثالثًا: مقارنة بين الموقف التاريخي لقيادات الأزهر الشعبية وقيادات ما بعد مرحلة التأميم (الأزهر الرسمي):

رأينا كيف أن المشايخ الشعبيين المتقدمين سلكوا المسلك الشعبي النضالي لمجابهة المفاسد والمظالم، وهذا يؤيد وجهة نظر الرافضين للدور الضعيف والباهت للمشايخ الرسميين، وذلك لأسباب،منها:

- أن هذا المسلك الثوري سلكه المشايخ الثوريون الشعبيون رغم محدودية وسائل المعرفة في زمانهم، فمصدر المعرفة - الذي يكاد يكون وحيدًا - في زمانهم هو شكاوى المواطنين من بعض مظالم الحكام، أما المشايخ المعاصرون فلديهم العديد من الوسائل لمعرفة نبض الشعوب المقهورة وحجم المخاطر التي تكتنف الأمة، لا على المستوى المحلي فحسب، بل على نطاق الأمة، بل العالم، وبالتالي ففرصة إدراكهم لحجم المخاطر التي تكتنف الأمة الإسلامية وشعوبها أعظم، وإمكانية وقوفهم على حجم المؤامرات التي تحاك من أعداء الخارج وعملاء الداخل أكبر، الأمر الذي يكاثر من الأسانيد والمبررات التي تقتضي سلوكهم المسلك النضالي المناصر للشعوب في مواجهة بطش الأنظمة المستبدة.

ومنها: أن المشايخ الشعبيين المتقدمين كانوا يجابهون مظالم جزئية تحدث في ظل منظومة حكم قائمة على المرجعية الشرعية الملزمة، بمعنى: أن حكام الزمان المتقدم كانت مظالمهم محدودة نابعة من ضعف نفوسهم أمام الشهوات، مع إيمانهم بهيمنة الشريعة وإلزامية الخضوع لها، ووجوب تحكيمها، وإلزامية الاحتكام إلى أهل الشريعة؛ باعتبارهم حكامًا على الحكام -لا مجرد مستشارين يرجع إليهم عند الحاجة، وبحسب الرغبة (المزاج)- فيمكن القول: إن أنظمة الحكم كانت إسلامية في قاعدتها وسياجها المحيط الملزم، الذي قد تتخلله مخالفات تنتهك الأحكام الفرعية دون أن تمس السياج العقدي الحاكم (الإيديولوجي بالتعبير المعاصر)، أو فلسفة الحكم.

أما المشايخ الشعبيون المعاصرون فهم يجابهون ثلاثة أنواع من الخروق السلطوية هي:

أولها- المظالم الجزئية، وتعالَج بإلغاء القرار السلطوي الذي نجمت عنه هذه المخالفات مع إزالة الآثار الناجمة عنه وتعويض المتضرر. وهذا النوع من المخالفات السلطوية لا يجد من المشايخ الرسميين موقفًا قويًّا مؤثرًا يحقق المطالب الثلاثة المتقدمة:

- إلغاء القرار السلطوي الفاسد، أو الممارسة السلطوية الفاسدة التي نجم عنها المخالفة.
- إزالة الآثار الضارة.
- تعويض المتضرر.

بل غاية ما نراه من المشايخ الرسميين هو إصدار بيانات باهتة تتحفظ على كذا، أو تشجب كذا، أو تطالب بكذا، دون أن يصحب ذلك موقفٌ قوي يَحمِل صاحبَ المظلمة على تغيير مسلكه، ويجعل العالم الشرعي مرهوبَ الجانب، مطاع الأمر.

الأمر الثاني- الذي يواجه العلماء الشعبيين المعاصرين هو: تضعضع المرجعية الشرعية الملزمة في نفوس الحكام، ونظرتهم لعلماء الشريعة باعتبارهم مستشارين يُرجَع إليهم عند الحاجة، لا حكامًا على الحكام كما كان الأمر في الزمان المتقدم ، قبل سقوط الخلافة وتحكّم الفلسفة العلمانية في أنظمة الحكم في العالم الإسلامي؛ بفعل الاستعمار الذي رحل عنا – ظاهريًّا – وترك أذنابه التي حافظت له على تغييره لتركيبة الحكم التي أصبحت ذات خلفية علمانية.

وهذا الأمر الثاني (تضعضع المرجعية الشرعية) يعد تحدّيًا عظيمًا يُحمِّل العلماءَ الشعبيين المعاصرين حِملًا ثقيلًا كان العلماء المتقدمون في غنى عن تحمله؛ بسبب عملهم في إطار منظومة حكم ذات قاعدة ملتزمة بالمرجعية الوجوبية للشريعة الإسلامية، فصارت مجابهة هذا التحدي الأيديولوجي من المستجدات التي جدت على الواقع الإسلامي المعاصر.

الأمر الثالث الذي يجابهه العلماء الشعبيون المعاصرون هو: قعود أنظمة الحكم المعاصرة عن القيام بفروض وواجبات كان القيام بها من المسلمات لدى الحكام السابقين، مثل:

الجهاد لتحرير المقدسات الإسلامية.

ومثل: التقاعس عن نجدة الشعوب الإسلامية المستضعفة التي تتعرض لصنوف الإيذاء والتنكيل: بدءًا من التخويف والترويع، ونهاية بنصب المذابح والإبادة الجماعية، مرورًا بنهب الأموال، والتضييق عليهم في ممارسة الشعائر الإسلامية.

فالجهاد لدفع هذه الاعتداءات على المقدسات والشعوب الإسلامية؛ تقلصت مساحته في اهتمامات الأنظمة الحاكمة والعلماء الرسميين، حتى إنه لم يتجاوز حدَّ الكلام والمطالبات والاستنكارات وعقد المؤتمرات التي تتمخض عنها قرارات، القصدُ منها تسكين غضب الشعوب المجروحة في ضميرها الديني، والمكلومة في مقدساتها المسلوبة وأوطانها الضائعة، وإخوانها المذبوحين.

نخلص مما سبق إلى أن مبررات المسلك النضالي لدى العلماء الشعبيين المعاصرين زادت عما كان الأمر عليه لدى العلماء المتقدمين؛ بسبب مجابهتهم لنوعين من الخروقات كان العلماء المتقدمون في غنى عن تحمل مؤونة مجابهتهما، وهذان النوعان من الخروقات هما:

- تقلص المرجعية الشرعية الملزمة، وسيطرة الفلسفة العلمانية على صياغة أنظمة الحكم في العالم الإسلامي.
- والتقاعس في أداء فروض نضالية كان القيام بها من المسلمات لدى أنظمة الحكم التي كانت تعمل تحت لواء المرجعية الشرعية الملزمة.

كما أن تقاعس العلماء الرسميين المعاصرين وتفريطهم في القيام على أمر الدين والأمة - بالذب والنصرة والضرب على أيدي المفرطين من أصحاب السلطان - قد بات أكثر وضوحًا وأشد صدمة، وأعظم جرحًا للمشاعر الدينية والضمائر الوطنية لدى الشعوب المغلوب على أمرها؛ بسبب الخلل اللاحق بمن بيدهم الأمر من العلماء والأمراء.

رابعًا: آثار التحولات السابقة على موقف الأزهر الرسمي في الأزمات الراهنة

وأبرز ما يتجلى فيه أثر هذه التحولات هو موقف الأزهر من ثورة يناير وتوابعها.

الموقف العام (قبل الثورة):

كان موقف المؤسسة الأزهرية قبل الثورة يغلب عليه الانحياز للنخبة - بفرعيها: الحاكمة والمثقفة - دون الشارع الذي انحازت له القوى الإسلامية الناشئة، فازداد رصيدها لدى الشارع؛ تبعًا لذلك.

ويلاحظ في بعض الأحيان أن المؤسسة الدينية كان لديها حساسية من إعلان موقف واضح في بعض القضايا الشعبية[1]، بينما كانت القوى الإسلامية الناشئة أشد جرأة في إعلان الموقف في كثير من القضايا التي تشغل اهتمامات الجمهور المسلم؛ فازداد رصيدها في الشارع، وأحدثت زخمًا أسهم في الترويج لفكرها، وزادت شعبيتها؛ خصمًا من شعبية

(1) ينظر: د/ رفيق حبيب، الأزهر والإخوان.. الصراع المفترض على المرجعية، ص: 5-6.

المؤسسة الدينية التي كانت تنفرد على مدار قرون بالتأثير الديني؛ بفضل معايشتها للناس، وقيادتها لآمالهم، خاصة في أوقات المحن.

فالتخوف الأزهري الرسمي من تشكيل الموقف الواضح في جُلِّ القضايا الشعبية - أو التخوف من إعلان هذا الموقف - أنقص من رصيد المؤسسة الأزهرية بشكل كبير.

وهنا لا بد أن نستخلص مما سبق معادلة تعد نتيجتها هي المحدد الرئيس لصورة المشهد سالف الذكر، ونص هذه المعادلة في تقديري كما يلي: (مدى: التفاعل الجماهيري + إعلان المواقف الواضحة في القضايا المهمة + قيادة آمال الجماهير وتطلعاتهم ومساندة مسيرتهم نحو الحق والعدل = حجم الوجود والتأثير).

الموقف من الثورة المصرية:

يعد هذا الموقف علامة فارقة - في مسيرة المؤسسة الأزهرية - كان لها النصيب الأوفر في رسم أجزاء صورة المشهد الإسلامي بعد الثورة، خاصة في الجانب السياسي.

ففي اللحظات الأولى ظهر أثر حرص المؤسسة الدينية على الصيغة التوافقية مع النخبة الحاكمة؛ حيث رأت أن ما يجري خروج على الحاكم محرم في الشرع، وطالبت الثوار بالعودة إلى منازلهم وعدم تعطيل الإنتاج، غير أن عددًا كبيرًا من علماء الأزهر وطلابه لم يعبئوا بهذه النداءات الرسمية، وشاركوا في الثورة. وقد صرحت مشيخة الأزهر بعد ذلك أن

الدافع لدعوة الثوار إلى مغادرة الميادين في الأيام الأولى من اندلاع الثورة هو الحرص على سلامتهم، والرغبة في حقن الدماء[1].

ولما نجحت الثورة في تغيير رأس النظام تفاعلت القيادة الأزهرية مع الوضع الجديد، وأصدرت وثيقة الأزهر التي بدت أكثر اتساقًا مع أوضاع الدولة الحديثة[2]، لكن سرعان ما خابت الآمال بعد 3 يوليو 2013م.

موقف الأزهر من أحداث 30 يونيو 2013 وما تلاها:

تمهيد: بقليل من التأمل يدرك الباحث أن حالة من الفتور غلبت على علاقة القيادة الأزهرية بنظام الدكتور «مرسي»، على الرغم من تصريح الدكتور «أحمد الطيب» بأن النظام يدعم الأزهر الشريف[3]، وعلى الرغم من المكانة المتميزة التي نالها الأزهر الشريف في دستور 2012 [4].

ولعل التوجس الأزهري الرسمي من جماعة الإخوان يقدم لنا تفسيرًا مقنعًا لهذا الفتور، ويفسر لنا سر التخلي السريع من القيادة الأزهرية عن شرعية الدكتور مرسي وتأييدها لعزله على خلاف ما نص عليه القانون والدستور.

(1) ومن الملفت للنظر: أن القيادة الأزهرية كان لها موقف آخر من تظاهرات 30 يونيو وما تلاها رغم أن شرعية الدكتور محمد مرسي أقوى من شرعية مبارك.

(2) ينظر: د/ رفيق حبيب، الأزهر والإخوان.. الصراع المفترض على المرجعية ص: 6.

(3) ينظر: http://www.youtube.com/watch?v=c0J57y3XwsQ.

(4) ومن العجيب: قبول القيادة الأزهرية بالانتقاص العظيم من هذه المزايا في تعديلات 2014.

ومما زاد من توجس الصوفية والقيادات الأزهرية الرسمية من حكم الرئيس مرسي؛ واقعة: أن وزارة الأوقاف في ظل حكومة الرئيس مرسي استعانت ببعض الأساتذة ذوي الميول السلفية في إلقاء محاضرات على الأئمة المتدربين، وقد رأى الصوفية وبعض القيادات الأزهرية أن هذه محاولة لنشر الفكر السلفي بين أئمة الأوقاف الأزهريين على حساب الفكر الصوفي والأشعري.

وليس لدينا تأكيد جازم على حجم الدور الذي قام به المشايخ الرسميون في مسانده انقلاب 3 يوليو، بمعنى: هل اقتصر هذا الدور على استدعائهم لأخذ الرأي ومخاطبة الرأي العام، أم كان هناك تنسيق سابق قبل 3 يوليو، أو قبل 30 يونيو.

وبمراجعة خطابات القيادة الأزهرية منذ 30 يونيو حتى الآن نجدها تتلخص في النقاط الآتية:

في البداية أكدت القيادة الأزهرية على أن حق التظاهر السلمي مكفول، ودعت للحوار الوطني، وعدم استغلال المساجد في الصراع السياسي، وأدانت ما صاحب تظاهرات 30 يونيو من أعمال عنف وإتلاف، لكنها في 3 يوليو – في تغير مفاجئ – أيدت عزل الدكتور مرسي؛ بناء على رؤية تقوم على أن عزله يجنب البلاد تداعيات فيها أضرار أشد من الضرر المترتب على عزله.

وعقب أحداث الحرس الجمهوري طالبت القيادة الأزهرية بإجراء تحقيق، والإعلان عن جدول واضح ودقيق للانتقال الديمقراطي

المنشود الذي يحفظ وحدة البلاد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وحماية المتظاهرين السلميين، ودعت للحفاظ على مؤسسات الدولة، وطالبت بالمصالحة الوطنية الشاملة، وحثت الإخوان وأنصارهم على الانخراط في الحوار، وأسهمت في إعداد التعديلات الدستورية، ودعت للخروج من أجل التصويت على الدستور[1].

الموقف من الشرعية: رأت القيادة الأزهرية أن الشرعية الدستورية يمكن أن تسقط بنزول أعداد غفيرة من الجماهير على نحو يمكن أن يهدد الاستقرار؛ لذا أيدت عزل الدكتور مرسي قبل إكمال مدته.

بينما يرى الإخوان وأنصارهم أن الشرعية لا تسقط إلا بنفس الطريق الذي استُمِدَّت منه، وهو صندوق الانتخاب النزيه، وأن نزول الجماهير يستحق الالتفات إليه، لكنه لا يسقط الشرعية الدستورية، فكان من الطبيعي أن تنظر الجماعات المؤيدة لحكم الدكتور مرسي إلى أحداث 30 يونيو وما تلاها على أنها محاولة انقلابية لإسقاط حكم مرسي بغير صندوق الانتخاب.

والعجيب أنه رغم التباينات الفكرية بين الخطاب الأزهري الصوفي وبين الخطاب السلفي إلا أننا وجدنا فريقًا من التيار السلفي يتفق إلى حد بعيد مع القيادة الأزهرية إزاء الأحداث الراهنة، أعني: الدعوة السلفية بالإسكندرية وذراعها السياسي المتمثل في حزب النور.

---

(1) المصدر: البيانات الرسمية الصادرة عن مشيخة الأزهر الشريف على:
http://www.onazhar.com/page2home2.php?page1=5

وربما كان من أسباب هذا التقارب في الموقف: أن الدعوة السلفية ليس لديها عناصر الاختلاف الأخرى التي أسهمت في تباين الرؤية بين القيادة الأزهرية والإخوان؛ فالدعوة السلفية ليس لديها تنظيم سياسي كما لدى الإخوان، وليس لها موقف في مناهضة النظام، وليس لديها نشاط طلابي قوي بالأزهر أثار حفيظة القيادة الأزهرية، وليس لها موقف صلب في مسألة الشرعية والمصالحة، بل إنها لا تزال ترى صحة إمامة المتغلب في الواقع السياسي المعاصر.

فهذه أبرز أسباب تقارب الخطاب الخاص بالدعوة السلفية وحزب النور، والخطاب الصوفي/ الأزهري- في الشأن العام بعد 3 يوليو.

تقييم:

يلاحَظ على موقف القيادة الأزهرية ومن معها ما يأتي:

لم نسمع عن اجتماع القيادة الأزهرية - بعد اندلاع تظاهرات 30 يونيو - بالرئيس مرسي وقيادات الإخوان وأنصارهم؛ للإنصات إلى وجهة نظرهم المؤيدة للتمسك بالشرعية الدستورية؛ حتى يكون حكمها صادرًا عن اطلاع شامل ودقيق على وجهتي نظر طرفي الأزمة.

لم تجتمع هيئة كبار العلماء لتصدر موقفًا جماعيًّا بدلًا من أن يظهر فضيلة الإمام الأكبر في مشهد 3 يوليو ليعلن بمفرده موافقته على عزل الرئيس المنتخب - عن منصبه - ممن لا يملك قرار العزل بمقتضى الدستور والقانون، وأي شيء يستحق أن تجتمع لأجله هيئة كبار العلماء إن لم تجتمع لأمر يمس مصير الوطن، ودماء أبنائه؟

لم يُستطلَع رأيُ بقية علماء الأزهر – غير الأعضاء بالهيئة – حتى يكون قرار شيخ الأزهر في الأمور المصيرية عاكسًا لما يراه أبناء الأزهر، فيقي المؤسسة العريقة شبح الانقسام، ويستعيد التقليد التاريخي الذي كانت تلتحم فيه القواعد الأزهرية – في الرؤية والموقف – بقمة الهرم الأزهري.

لا يظهر أن القيادة الأزهرية رجعت لخبراء السياسة والقانون المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة؛ للاستعانة بهم في مسألة التكييف قبل إصدار الفتوى المبتسرة التي بمقتضاها وافقت على عزل الدكتور مرسي.

دأبت القيادات الأزهرية على التأكيد على ضرورة أن تكون الفتاوى المتصلة بالشأن العام منبثقة عن اجتهاد فقهي جماعي، ومع هذا لم يصدر الأزهر – إلى الآن – دراسة فقهية جادة منبثقة عن اجتهاد جماعي منضبط؛ تؤصل لموقفه من أحداث 3 يوليو وما تلاها، وتقطع دابر كل اتهام بالانحياز لطرف دون طرف، وترد على الاجتهادات الفقهية المخالفة لموقفه الرسمي والتي صدر بعضها من أعضاء بهيئة كبار العلماء.

حرمت القيادة الأزهرية الثورة ضد مبارك واعتبرتها فتنة، وطالبت المتظاهرين بالعودة ومغادرة الميادين، بينما أباحت الخروج على الدكتور مرسي مع أنه نجح بانتخابات مشهود بنزاهتها.

لا يستطيع الباحث الجاد أن يقف على المعايير العلمية المنضبطة التي تم بِناءً عليها تقدير أخف الضررين، واعتبار الموافقة على عزل

الدكتور مرسي هي أخف الضررين، ثم هل لا تزال القيادة الأزهرية ترى أن عزل الرئيس مرسي كان أخف الضررين بعد كل ما سال من دماء، وبعد كل ما قيد من حريات؟

اعتبرت القيادة الأزهرية تظاهرات 30 يونيو تعبيرًا عن إرادة الشعب، ولم تلتفت إلى تظاهرات مؤيدي الشرعية، ولم تبين ما هو الإحصاء العلمي الدقيق الذي يفيد أن أعداد المطالبين بانتخابات رئاسية مبكرة كانت تفوق أعداد المتمسكين بالشرعية وإكمال الرئيس لمدته الرئاسية.

فيما يتعلق بقضية الحريات بعد 3 يوليو: أكدت القيادة الأزهرية في تصريحات متعددة على أن حق التظاهر السلمي مكفول، ومع هذا لم تعلن موقفًا قويًّا من قانون التظاهر الذي وصف بأنه يفرغ حق التظاهر من مضمونه.

تبنت القيادة الأزهرية رواية وزارة الداخلية فيما يتعلق بمقتل عدد من طلاب الأزهر داخل الجامعة والمدينة الجامعية، ولم تشكل لجنة تقصي حقائق مستقلة تستمع إلى طرفي الأزمة، وبادرت بحل اتحاد الطلاب وحظر النشاط السياسي داخل الجامعة؛ ما أسهم في زيادة الغضب الطلابي.

فيما يتعلق بقضية التعديلات الدستورية أيد الأزهر حذف المواد التي عززت مكانته في دستور 2012م، مثل المادة 219، وحذف المادة التي تجرم سب الأنبياء، والمادة التي تلزم الدولة برعاية الأخلاق

والآداب العامة، والمادة التي تشجع الوقف الخيري، والمادة التي تنص على إنشاء مفوضية وطنية لمكافحة الفساد، وغيرها من المواد التي تثير علامات استفهام حول دلالات حذفها من دستور 2012.

استناد بعض مشايخ الأزهر والدعوة السلفية إلى مسألة الخضوع للحاكم المتغلب يبدو غريبًا وغير مقبول في ظل التوافق على الوسائل الديمقراطية ووجود دستور ملزم يبين الطريقة القانونية التي ارتضاها الشعب لتداول السلطة، وليس من بينها فكرة الحاكم المتغلب، فضلًا عن أن الفقهاء وضعوا شروطًا لوجوب طاعة الحاكم المتغلب لا تنطبق على الحالة المصرية الراهنة، ولا يتسع المجال لتفصيل الكلام عنها. كما أن هذا السند الفقهي يقابله سند فقهي آخر يستند إليه أنصار الشرعية، وهو حرمة الخروج على الحاكم الشرعي واعتبار الخارج عليه من الخوارج البغاة.

وعلى الجانب الآخر أود أن أسجل هنا – للتاريخ – أن قرار جماعة الإخوان بالدفع بمرشح رئاسي من صفوفها كان خطأ إستيراتيجيًّا وقعت فيه الجماعة؛ لأن المناخ السياسي العام لم يكن ملائمًا لنجاح التجربة الإسلامية في هذه المرحلة؛ حيث كان النظام القديم لا يزال قادرًا على تجميع صفوفه واستنفار قواه؛ لإفشال أي تجربة ديمقراطية حقيقية، خاصة لو كانت من خلفية إسلامية، فكان الأولى أن تدعم الجماعة مرشحًا من خارجها؛ تحسبًا للإخفاق، ولا مانع من أن يكون حاملًا للمرجعية الإسلامية – في الجملة – مع احتفاظه بعلاقات قوية بمؤسسات الدولة تحول دون استنفارها لإفشاله؛ كالدكتور «محمد

سليم العوا»، فكان أولى المرشحين - في نظري - بدعم الجماعة والتيار الإسلامي له، ولعل مما يدعم هذه الرؤية: المآل الذي آلت إليه تجربة الإخوان في تونس؛ حيث تصرفت جماعة النهضة بحنكة جنبتها مصير تجربة الإخوان في مصر.

وحيث قضى الله أمرًا كان مفعولًا، فيلاحظ على موقف التحالف الداعم للشرعية ما يأتي:

لم يضغط التحالف بقوة - منذ ظهور إرهاصات الأزمة - لسرعة تعاطي نظام الدكتور مرسي مع حركة الشارع؛ بإجراءات تساعد في نزع فتيل الأزمة، مثل: تغيير الحكومة عقب إقرار دستور 2012 وتصعيد شخصيات ليبرالية نزيهة من شركاء ثورة يناير؛ لتقريب وجهات النظر، والحفاظ على وحدة الصف الثوري، والحيلولة دون تفاقم الأزمة.

عدم الدخول في حوار جاد؛ لمحاولة حل الأزمة بأقل قدر من الخسائر.

تكاملية لا تنافسية:

وفي الختام، فالحاجة داعية بشدة إلى حوار جاد بين الأزهر والصوفية، وبين بقية مكونات التيار الإسلامي؛ لإنهاء حالة التوجس المتبادل، وإحداث التفاهم حول القضايا الخلافية التي تتباين بشأنها وجهات النظر؛ فبدون هذا الحوار سيبقى الالتباس قائمًا في فهم كل

طرف لرؤية ومواقف بقية الأطراف في الصف الإسلامي، وإن لم يكن لهذا الحوار فائدة سوى التعاون في القدر المتفق عليه مع استمرار التفاهم بشأن القضايا الخلافية العالقة؛ فكفى بها فائدة.

وأخشى ما أخشاه أن تنجح محاولات البعض الزجَّ بالأزهر الشريف في أتون المواجهة مع الجماعات الإسلامية الحركية؛ لمصلحة من يريد للصف الإسلامي أن يتصدع وتستنزف طاقاته في صراع داخلي يضعف كل مكوناته، ويحول دون أي تقارب يعزز المرجعية الإسلامية.

إذن؛ فالمطلوب من الأزهر - باعتباره كبير العائلة الإسلامية - العمل على احتواء هذه الحركات وترشيدها، والاستفادة من حركيتها لمستقبل العمل الإسلامي؛ لأن الأزهر مهما كان له من مآخذ على التوجهات الفكرية والعملية للحركات الإسلامية، إلا أن ما يجمعه بها أكثر مما يفرق، والاختلاف الحقيقي بين الأزهر والجماعات الإسلامية ينبغي ألا يكون في المشروع، بل في دور كل منها داخل المشروع الإسلامي؛ فالأزهر مؤسسة العلم والرأي التي تمثل الرأس الفكري للمشروع الإسلامي، والحركاتُ الإسلامية بمثابة الذراع الحركي لتفعيل هذا المشروع على أرض الواقع.

ولا يمكن للأزهر أن يكون كابحًا لدور الحركات الإسلامية، وإلا فقد موضعه ودوره التاريخي، كما لا يمكن للأزهر أن يقف على مسافة واحدة من المشروع الإسلامي والمشاريع الرافضة للمرجعية الإسلامية.

وعلى الأزهر أن يعي أن الحركات الإسلامية حريصة على قوته واستقلاله؛ لأن استقلاله يمنح المشروع الإسلامي قوة، ويدعم الدور الذي يقوم به الإسلاميون في التغيير الاجتماعي وفقًا للمشروع الإسلامي[1].

فمثلًا: «بعد نجاح الثورة خرجت مظاهرات تطالب بدعم استقلال الأزهر، شارك فيها شباب أزهري منتمٍ للحركات الإسلامية[2]».

ومن الدلائل الواقعية على حرص الحركات الإسلامية على قوة الأزهر واستقلاله: إقرار المواد التي أعطت للأزهر الشريف وضعًا متميزًا غير مسبوق في دستور 2012 وقت كان التيار الإسلامي يمثل الأغلبية، فهذه بادرة حسن نية تجاه المؤسسة الأزهرية يمكن البناء عليها في تحقيق التكامل المنشود.

***

(1) ينظر: د/ رفيق حبيب، الأزهر والإخوان.. الصراع المفترض على المرجعية، ص: 6-10.

(2) http://www.aljazeera.net/coverage/pages/0b6ceba0-c5c6-4-9045-4355df6c7740925.